



نخيل نيوز | متابعة

أكد رئيس نقابة المولدات الأهلية في العراق ضرغام الشويلي، أن قرار إطفاء المولدات الأهلية في عموم البلاد ابتداءً من الأول من أيلول المقبل لا يزال قائماً.

وقال الشويلي، إن قرار الإطفاء جاء نتيجة تراكم مشكلات عدة، أبرزها عدم تنفيذ الوعود الحكومية المتعلقة بإعادة الدفاتر الوقودية، وتوفير الكاز المدعوم، وإلغاء الضرائب والجباية البلدية. وأضاف أن أصحاب المولدات يواجهون ضرائب بأثر رجعي منذ عام 2014، تصل في بعض الحالات إلى 100 مليون دينار، إلى جانب ارتفاع كلفة الوقود والنقل.

وأشار إلى أن المولدات تعمل يومياً لنحو 19 إلى 20 ساعة بسبب ضعف الكهرباء الوطنية، بينما لا تكفي الحصة الحكومية من الوقود لأكثر من أسبوع تقريباً، ما يدفع أصحابها إلى شراء الكاز من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

وحذر الشويلي من أن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى توقف واسع للمولدات، داعياً الحكومة إلى معالجة الملف بعيداً عن التهديد والتصعيد، مؤكداً أن الدولة لا تمتلك حالياً بديلاً فعلياً عن المولدات الأهلية.